أولًا- نصبو إلى عالم تزدهر فيه الشعوب لأنها جزء من الطبيعة، عالم يضع حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الشعوب الأصلية، والبيئة قبل أرباح الشركات، في عصر يرتبط فيه الناس ارتباطًا قويا ببعضهم البعض وبالكوكب. نريد أن نحيا في مجتمعات تنعم بالأمان والمساواة والسلام والعدالة، ويتمتع فيها الفرد وكل الشرائح بسبل عيش آمنة وعادلة ومستدامة؛ ويشاركون في صناعة القرارات المتصلة بالقضايا التي تؤثر في حيواتهم؛ ويصلون إلى المعلومات والعدالة. نصبو إلى عالم تحمي شعوبه الأصلية تراثه الطبيعي المشترك وتديره على نحو مستدام، وإلى عالم تتحلى فيه الحكومات والشركات بحس المسؤولية وتخضع للمساءلة عن عواقب أعمالها. ونحن نرى أن الفرصة سانحة لتغيير أنظمتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ناهيك عن حاجتنا الملحة لهذا التغيير، وذلك بغية كفالة الإنصاف وحماية حقوق الإنسان، وإنهاء أزمة المناخ والانقراض الجماعي، وحماية مستقبل أطفالنا، ومحاسبة ملوّثي البئية على ما اقترفوه، ولجعل الوقود الأحفوري وكل الممارسات التجارية غير المستدامة من الماضي. ونعتقد أن هذه الرؤية تتطلب حماية الأشخاص المعرضين للعنف الناجم عن أزمة المناخ والمناضلين من أجل العدالة المناخية، فضلًا عن التضامن معهم.

ثانيًا- ندرك أن ما نشهده حاليًا من انتهاكات لحقوق الإنسان وتمييز وعدم مساواة يُعزى إلى السلوكيات والعقليات وهياكل السلطة التي تُمثل أيضًا جوهر الأزمة التي تهدد كوكبنا. إن حماية حقوق الإنسان والمحافظة على كوكبنا ومناخه يُحتمان علينا الكف عن التعامل مع النظم الإيكولوجية على أنها سلع أساسية، واستيعاب حقيقة أن الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان تعتمد على شبكة الحياة.

ثالثًا- لا بدّ أن نُدرك جميعًا، كي نُحقق العدالة المناخية، أن الطوارئ المناخية تُهدد بقاء الإنسان والبيئة وتمتع الأجيال الحالية والمستقبلية بجميع حقوق الإنسان. ولا بدّ لنا أن ندرك أيضًا أن الأزمة المناخية وإن كانت مُشكلة عالمية تؤثر في كل فرد، إلا أنها تترك آثارًا غير متناسبة على الأشخاص والجماعات والشعوب الذين يعيشون أوضاعًا هشة ممن يرون حقوقهم تُنتهك ويتعرضون لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز. كما تؤثر الأزمة المناخية في البلدان بدرجات متفاوتة. فقد تؤدي إلى نشوب النزاعات والاضطرابات السياسية، فضلًا عن انعدام الأمن الغذائي والتشريد والهجرة. يجب أن نتصدى للدول والجماعات المناهضة لحقوق الإنسان التي تستخدم انهيار المناخ والحاجة إلى حماية البيئة ذرائع لإنكار حقوق الإنسان.

رابعًا- ندين تقاعس الدول عن اتخاذ التدابير المناسبة للحد من آثار تغيّر المناخ، لا سيما الدول التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن الأزمة، وتُسيطر على معظم الموارد. إذ يُمثل هذا التقاعس إنتهاكًا لالتزامات الدول بحقوق الإنسان. وعلى غرار ذلك، إن التقاعس عن اتخاذ التدابير الكافية والفعّالة لتعزيز القدرة على التكيّف مع الضرر الناجم عن تغيّر المناخ، محليًا وخارجيًا، يُمعن في إدامة هذه الانتهاكات، لاسيما بين الفئات المهمشة والأقل قدرة على المواجهة.

خامسًا- لا تزال الدول تواصل اعتماد سياسات واجراءات مناخية سيئة التخطيط وتعزيزها، وهذا الأمر يثير جزعنا لأنه يؤدي في النهاية إلى انتهاك حقوق الإنسان وغالبًا ما يكون ذلك على حساب الشعوب والمجتمعات التي لحقها بالفعل الضرر الأكبر من آثار تغيّر المناخ ولم يكن لها إسهامًا يُذكر في نشوء هذه الأزمة. يُمكن أن تؤدي التدابير المناخية غير الملائمة وضعيفة التصميم إلى تقديم حلول زائفة تفاقم انبعاث الكربون وتُديم الاقتصاد الأحفوري الذي يعتمد على الوقود، وتعرّض الناس للمخاطر التي تؤثر في حقوق الإنسان، لا سيما الشعوب الأصلية وغيرها من الفئات التي تواجه التمييز.

سادسًا- كانت الدول متواطئة مع الشركات في إدامة تغيّر المناخ حيث أخفقت إلى حد كبير في تنظيم

أعمال الشركات في هذا الخصوص أو في ضمان إخضاعها للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وما تلحقه من أضرار بالبيئة، علمًا أنها ملتزمة قانونًا بتنفيذ ذلك. يُبيّن لنا الواقع أن العديد من السياسات التي تتبعها الدول، بما فيها معاهدات التجارة والاستثمار، تمنح الشركات الامتيازات والمكاسب وتُسهم في إفلاتها من العقاب عن الصناعات المدمرة للمناخ.

سابعًا- نُدرك أن بعض الأعمال التجارية، لا سيما صناعة الوقود الأحفوري والأعمال التجارية الزراعية الواسعة النطاق، وداعميها الماليين يقعون في صميم عملية تدمير المناخ. فقد تجاهلت العديد من هذه الشركات عن عمد مسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان، ما أسهم في زيادة التعديات على الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وغيرها من المجموعات المتضررة على نحو غير متناسب، وفي تدمير النظم الإيكولوجية على سطح الأرض. إذ لا يخفى على أحد الآثار التي تخلفها منتجات قطاع الوقود الأحفوري لعقود من الزمن، وتواني هذا القطاع عن تحذير بعض المستثمرين فيه، والجمهور والمجتمعات المحلية وغير ذلك من أصحاب المصلحة، ومشاركته في الوقت عينه في حملة مناخية معقدة يشوبها التضليل والإنكار.

ثامنًا- نُجدد التأكيد أن الدول ملزمة بضمان الاستجابة المناسبة لأزمة المناخ بموجب حقوق الإنسان. ولا بدّ لهذه الاستجابات الاعتراف بالمجتمعات الأكثر تهميشًا وتضررًا وإعطائها الأولوية باعتبارها محركات التغيير. وعليه، ليس ثمة سبيل آخر للوفاء بهذه الالتزمات سوى اتخاذ تدابير واجراءات أشد فعالية واستدامة وانصافًا، والشروع في انتقال عادل نحو تحقيق العدالة المناخية.

تاسعًا- نفهم أيضًا استنادًا إلى المعرفة التقليدية والعلوم أن التركيز على سياسات التخفيف والتكيّف والخسارة والضرر في مجال حقوق الإنسان يُسهم في استجابت أكثر فعالية وعدلًا، وكل ذلك يؤدي إلى تعزيز الطموح في العمل المناخي.

عاشرًا- يساورنا بالغ القلق إزاء تصاعد جرائم القتل والعنف الجندري والتهديدات والمضايقات وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، في أنحاء العالم كافة، وهي غالبًا ما تمر من غير عقاب. ونولي اهتمامًا خاصًا الفئات التي تواجه أشكالًا متعددة ومتقاطعة من التمييز والأكثر عرضة لخطر الاعتداءات والقيود على أساس النوع الاجتماعي والعرق وغير ذلك من أشكال التمييز، مثل المدافعات عن حقوق الإنسان، والمدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية، وغير ذلك من المدافعين والمجتمعات المستبعدين والمهمشين. سندافع عن جميع الذين يتظاهرون سلميًا ويشاركون في أعمال العصيان المدني للمطالبة بالتحرك والعمل لإنقاذ المناخ، بوجه القمع والاضطهاد غير المبرّرين. ونحث على الاعتراف بأهمية الدور المنوط بالمدافعين عن حقوق الإنسان في تعزيز رسم السياسات، والوصول إلى الحقوق، وتنفيذ الحملات الداعمة للتنمية المستدامة.

حادي عشر- إن معالجة أزمة المناخة ممكنة وواجبة. وهناك مجموعة معروفة من السياسات الفعّالة والحلول التقنية الناجعة، وهي متاحة وقابلة للنشر الفوري. تتحمل الحكومات والشركات المسؤولية الأولية عن اتخاذ الاجراءات الآيلة للتصدي لعوامل تغيّر المناخ وعكس مسارها، وبناء مجتمعات مرنة وقابلة للتكيّف ومستدامة. لذا نعتزم تنشيط جهودنا الحالية في تعبئة أقوى حركة شعبية متحدة ومتنوعة حُشدت على الإطلاق. فالعمل المناخي الحقيقي والكفيل بإحداث تحوّلات لن يكون ممكنًا من غير المشاركة الكاملة للمجتمع المدني والسكان.

تحقيقًا للعدالة المناخية، نحن الموقعون أدناه نوافق على ما يلي:

1. **سنضاعف جهودنا المبذولة لوضع حقوق الإنسان في صميم النشاط المناخي.** وسنحقق هذه الغاية باتباع خطى الشعوب الأصلية والشباب والنساء والشعوب الفقيرة والأشخاص من ذوي الإعاقة وصيادي الأسماك والفلاحين والرعاة والمجتمعات المحلية والعمال وغيرهم من الجماعات المتضررة على نحو غير متناسب في قيادتهم للدعوة من أجل تحقيق العدالة المناخية ومناهضة الأنشطة التي تدمر الكوكب.

2. **سنطالب بعمل فوري وجريء تدعمه الشعوب ويتسق مع حقوق الإنسان** على نطاق غير مسبوق يحد من انبعاثات غاز الدفيئة من أجل حماية الناس والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من انهيار المناخ. لكن هذه الاجراءات تتطلب تغييرًا كفيلًا بإحداث تحوّلات في نظمنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمعالجة التفاوتات في جوانب الحياة كافة. ويشمل هذا التغيير التحويلي التوزيع العادل للموارد، لا سيما تقليل الاستهلاك غير الضروري للموارد من قبل المجموعات المتميزة. لذا من الضروري أن ننجز انخفاضا جذريا وسريعًا في معدل الانبعاثات على مستوى العالم، وأن نصل إلى مستقبل خالٍ من الوقود الأحفوري، وذلك لإبقاء معدل ارتفاع درجات الحرارة منخفضًا قدر الإمكان بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية، لأن المستويات الحالية للاحترار تسفر بالفعل عن انتهاكات لحقوق الإنسان.

3. **سنطالب الحكومات باحترام حقوق الإنسان وإعمالها وحمايتها في كل سياساتها المناخية وما تتخذه من تدابير واجراءات-** ويشمل ذلك حقوق الشعوب في المعرفة الكاملة وتمكينهم من المشاركة المجدية في صناعة القرارات المناخية، وسنطالب الشركات بالاضطلاع بمسؤولياتها في احترام حقوق الإنسان عبر سلاسل التوريد الخاصة بها. وسنعارض أي سياسة تُعتمد أو اجراء يُتخذ لمكافحة تغيّر المناخ أو دعم تكيّف يأتي على حساب حقوق الإنسان، وتلك التي من شأنها تعميق أوجه انعدام المساواة وأسباب الفقر والجوع والحرمان من الملكية والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

4. **سنضاعف الضغط على البلدان والشركات التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن تغيّر المناخ وتمتلك معظم الموارد المتاحة.** نُطالب جميع البلدان أن تعمد على وجه السرعة إلى وضع أهداف لخفض الانبعاثات على أساس علمي تتسق مع حماية حقوق الإنسان وإنفاذها، وأن تحقق هذه الأهداف في الموعد المقرر أو قبله. سنُعارض محاولات نقل مسؤولية التغير المناخي وعبئه عن عاتق الدول التي توّلد انبعاثات عالية إلى الدول القليلة الموارد والتي يُسجل تاريخها ضآلة في الانبعاثات، ومن الشركات والمجموعات المتميزة إلى المجموعات الأقل امتيازًا. سنرغم الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الأزمة إلى تحمّل وزر أعمالهم واتخاذ التدابير وفقًا لذلك.

5. **سندعو الدول التي تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن الضرر المناخي وتمتلك معظم الموارد إلى تقديم ما يلزم من موارد مالية وتكنولوجية لبلدان الجنوب** لتيسير أعمالها الطموحة في الحد من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه. كما نطالب أيضًا هذه الدول بتوفير الوسائل الكافية، بما فيها التعويضات، للمجتمعات والأفراد المتضررين لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن أزمة المناخ، وذلك بالتشاور الكامل معهم واحترام عاداتهم وحقوقهم الفردية والجماعية. سنشجع الاستخدام الشفاف والمناسب لهذه الموارد لكن سنعارض توليد أعباء مالية إضافية نتيجة لهذا الدعم.

6. **سنواجه بلا كلل أو هوادة هيمنة الشركات على السياسات والمؤسسات، وسنُخضع الصناعات المدمرة للمناخ وداعميها الماليين للمساءلة.**

7. **سنطالب بانتقال عادل ومنصف وشامل بعيدًا من الوقود الأحفوري نحو الزراعة المستدامة والطاقة المتجددة اللتين تُمكّنان الشعوب الأصلية والعمال والمزراعين والفلاحين والرعاة وصيادي الأسماك والمجتمعات المحلية،** بدلًا من حرمانهم من حقوقهم. سنسعى إلى اتخاذ تدابير

تضمن وصول جميع الناس، لا سيما الذين يتعرضون للتمييز، إلى التعليم المناخي، وإلى الموارد والتدريب والمعرفة، والوظائف اللائقة اللازمة لانتقال يقوده الناس إلى مجتمع مرن وخالٍ من الكربون.

8. **سنعمل من أجل حماية حقوق الشعوب الأصلية، بما فيها حقهم في أراضي أجدادهم وأقاليمهم، واحترام هذه الحقوق وإعمالها.** سنسعى إلى حماية المعرفة التقليدية والمحلية والاعتراف بها وتعزيزها، لا سيما بعد أن تبيّن أنها ناجعة وملائمة في معالجة أزمة المناخ، وأيضًا في تيسير الانتقال والمرونة اللذين تشتد حاجة أنظمتنا الغذائية الملحة إليهما، وذلك دائمًا بعد موافقة الشعوب الأصلية وخدمةً لمصلحتها.

9. **سنطالب بتيسير وصول الأفراد والمجتمعات الذين تأثرت حقوقهم بسبب أزمة المناخ أو بسبب غياب العمل المناخي، إلى العدالة وصولًا فعّالا وملائمًا-** بمن فيهم أولئك الذين يواجهون خسائر وأضرارًا بسبب المناخ، والذين تتعرض حقوقهم للتهديد بسبب النزوح المرتبط بالمناخ. سنعمل على ضمان قدرتهم على التمتع بالوصول إلى العدالة وسبل الجبر الفعالة ومحاسبة المسؤولين عن الأضرار التي لحقت بالمناخ. وسنستخدم استباقيا هيئات حقوق الإنسان والصكوك القانونية الوطنية والإقليمية والدولية لضمان المراعاة الفعّالة لحقوق الإنسان والالتزامات لتعزيز العدالة المناخية.

10. **سندعم جميع المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، لا سيما الذين يحمون فرديًا وجماعيًا أقاليمهم، والوصول إلى الأراضي وسبل العيش والبيئة، وأولئك الذين ينفذون الحملات للدفاع عن الشعوب والكوكب في وجه الأنشطة المدمرة وانهيار المناخ.** سنطالب ببيئة آمنة ومؤاتية توفر الحماية الفعّالة لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان لا سيما الذين يتعرضون لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز وعدم المساواة، وتمكنهم من الدفاع عن حقوق الإنسان والترويج لها بلا خوف من العقاب أو الانتقام أو المضايقة.